

هانبو للطاقة المساهمة المحدودة.

بالإضافة الى هذا، اذا اعلن المفاول اكتشافا تجاريا فان مجموعة شركات هانبو توافق وتتعهد بتزويد شركة هانبو للطاقة المساهمة المحدودة بالمصادر المالية التي قد تلزم لتمكينها من مواجهة التزاماتها السنوية بموجب اتفاقية المشاركة في الانتاج المؤرخة والموقعة من قبل سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة هانبو للطاقة المساهمة المحدودة. (بما في ذلك الترتيبات المالية مع التابعين و/او غير التابعين).

ان التعهد المذكور في بداية هذا الكتاب سيصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

مجموعة شركات هانبو
الاسم
الوظيفة



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامه الحادي عشر المنعقدة في ٣/ صفر/ ١٤١٣ هجرية،
الموافق ٢/ ٨/ ١٩٩٢ ميلادية.

الجلد (٢٩)

(العدد ١٣)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد يوسف مبيضين.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.

هذا من الأعمال

الصفحة

هـ - طلب معذرة من سعادة السيد نواف الخوالدة.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥، والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الأرقام ٩٨٧/٣٦، ٩٨٨/٣٧، ٩٨٩/٣٨، ٩٩٠/٣٩.

٤ - ما يجيد من اعمال.

لا شيء.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين القادم ١٩٩٢/٨/٣ الساعة الخامسة مساءً.

٤

٣٧

٣٧

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (السابعة) من مساء يوم (الأحد) الموافق ٢/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسة (الثالثة عشرة) من الدورة (الاستثنائية للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور (عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: زياد الشويخ، يوسف العظم، مروان الحمود. د. علي الخوامدة، سلطان العدوان.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: يوسف مبيضين، عبد المجيد الشريدة، ذيب انيس، د. عبدالله النور، نواف الخوالدة.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: يعقوب قرش، عيسى الرميوني، د. فوزي الطعيمه، د. قسيم عبيدات.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ م ٣

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٧ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير العدل.

٨ - معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.

٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٣ - سماحة الشيخ عز الدين التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٤ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٥ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التكوين.

١٦ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

١٧ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسمائهم.

علي الحسبان، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب
مكتمل.بسم الله، نفتتح الجلسة، الاستاذ الامين
العام جدول الاعمال.السيد الامين العام: شكراً معالي
الرئيس.١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
يعني؟معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على اعفاء الامين العام من
تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدمة من معالي
السيد يوسف المبيضين بسبب وفاة
احد اقرباؤه.٢ - طلب معذرة مقدمة من معالي
الدكتور عبدالله النور.٣ - طلب اجازة مقدمة من سعادة
النائب زياد الشويخ عن جلسة
اليوم، لمدة اسبوع بسبب السفر
خارج البلاد.٤ - طلب معذرة مقدمة من معالي
النائب السيد عبدالمجيد الشريدة
وقد وردت مبلرتان بالماتف، من
سعادة الباشا السيد: نسوافالحوالده، وسعادة النائب السيد
ذيب انيس شحادة، البند الثاني على
جدول الاعمال.معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على اجازات واعتذارات السادة
النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) بتاريخ
١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان
الحاسبة ذوات الارقام ٣٦ لعام ٨٧/٣٧
لعام ٨٨/٣٨ لعام ٨٩، ٣٩ لعام ٩٠.معالي رئيس المجلس: الاستاذ فارس
النابلسي.السيد فارس النابلسي: تقرير اللجنة
وزع علينا، وقرئ من الزملاء جميعاً عندي
اقترح في انه السيد المقرر يقرأ علينا توصيات
اللجنة فقط.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟
اصوات: لا.هذا التقرير عن (اربعة) سنوات، وهو
ملخص تلخيص شديد، فالامر لكم، الاستاذ
الشيخ علي الفقير.الدكتور علي الفقير: شكراً معالي
الرئيس.

هذا التقرير قدم لنا من مدة كافية،

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ ٥

وباعتقادي ان جميع النواب قد اطلعوا عليه
تفصيلاً وباعتقادي الاقتصار على التوصيات
كاف ثم ترك المجال للاخوة النواب للحديث
عن فقرات هذا التقرير، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي
الرئيس.درجتنا في كل جلسة ان تقرأ التقارير من
اللجان، حتى ولو كانت موزعة علينا قبل اسبوع
فأنا اصر على قراءة هذا، التقرير كما يطالب اكثر
الاخوان شكراً معالي الرئيس.معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
سليم الزعبي.السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي
الرئيس.في اهمية هذا التقرير، ولانه يأتي بعد
ثلاث سنوات من عمر هذا المجلس، ولان ما
ورد في هذا التقرير من حق المواطنين ايضاً فأرى
ان يقرأ لان التلاوة، او اعتباره مقروءاً أمر حقيقه
يختلف مع اعرافنا البرلمانية ولا يؤدي الغرض من
اعداد هذا التقرير ومن مناقشة هذا التقرير.فأقترح سيدي الرئيس ان يتلى هذا
التقرير شكراً.معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
عبدالرؤف الروابده.السيد عبدالرؤف الروابده: شكراً
معالي الرئيس.

الحقيقة لا يعني قرأ ام لم يقرأ، يعني

النظام الداخلي، يقال لنا دائماً ان النظام الداخلي
ينص على تلاوة التقارير، ليس ذلك وارداً فالمادة
(٣٥) من النظام الداخلي لا تشير الى القراءة الا
في حالة اعطاء التقرير صفة الاستعجال اما في
الحالة العادية، يطبع وعلى رئيس المجلس ان
يأمر في الحال بطبعه وتوزيعه على الاعضاء.قبل (اربعة وعشرين) ساعة على الاقل
من البدء في المناقشة، انتهى الموضوع، الا ان
يعدده المجلس بأكثرية الآراء من المواد المستعجلة
فيقرر لزوم قراءته في الحال، فالقراءة متحدث
منها في حالة واحدة، الاستعجال لانه لم يطبع ولم
يوزع، وبالتالي التلاوة أصيلة.ما في الحالة بين ايدينا، فهذا القرار موزع
منذ ثلاثة أيام، وقرأ بدقة ممن يريد ان يناقشه،
ولا يستطيع المقرر ان يقرأه قراءة متأنية يستطيع
ان يفهمها كل اخ من الاخوان لان (٣١) صفحة،
ثلاث دقائق لكل صفحة تعني ساعة ونصف،
وسيميل من القراءة ويطلب من الرئيس
مساعدته. شكراً سيدي الرئيس.معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
الدكتور رئيس اللجنة المالية.الدكتور عبدالله المكايلة رئيس اللجنة
المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي
الرئيس. انا استغرب من الزملاء ان يتقدموا
بمثل هذا الطلب حقيقة، هذه تقارير اربعة
سنوات بديوان المحاسبة، عن سير الاداء المالي
في اجهزة الدولة. هب ان الوقت الذي نحتاجه
لقراءة هذا التقرير هذه الجلسة كاملة.

ماذا يضيرنا؟

هذا من العمل

هذا من الأعمال

وعلى كل مواطن أن يفهم أن ديوان المحاسبة خلال الأربعة سنوات الماضية، قد قام بهذا الجهد، ووضع بن يدي السلطة التشريعية والسلطة الرقابية كافة أعماله، أنا لا أرى أي مبرر إطلاقاً، بالقول باعفاء المقرر من قراءة هذا التقرير، ولا ما قيمة كل الجهد الذي بذله ديوان المحاسبة، وما بذلته اللجنة عبر الشهور الماضية، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، دكتور حسني موافق على القراءة؟

السيد حسني الشيب: موافق، وأؤيد ما قاله رئيس اللجنة، وأرى ضرورة قراءته.

معالي رئيس المجلس: شكراً. اذن يقرأ، التقرير وبعد مناقشة.

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (٢)

عقدت اللجنة المالية في مجلس النواب عدة اجتماعات خلال الدورة العادية الثالثة واعتباراً من ١٩٩٢/١/٢٧ ولغاية ١٩٩٢/٣/٢٣. واستكملت أعمالها خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة حالياً واعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢٩ ولغاية ١٩٩٢/٧/١٣ وذلك لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة للسنوات (١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠)، برئاسة معالي الدكتور عبدالله العكايلة وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد مطير البستنجي وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة.

معالي وزير العمل السيد عبدالكريم الكباريتي.

معالي وزير المياه والري المهندس سمير قعوار.

سعادة النائب عطا الشهبان، سعادة النائب سلامة الغوري.

سعادة النائب نواف الخوالدة، سعادة النائب زياد ابو محفوظ.

سعادة النائب احمد الكفاوين، سعادة النائب زياد الشويخ.

سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة، سعادة النائب فؤاد خلفات.

سعادة النائب ذيب مرجي.

وقد حضر جانباً من اجتماعات اللجنة

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد عاطف البطوش، وقد شارك عطوفة رئيس ديوان المحاسبة شارك السيد عادل القضاة بحضور اجتماعات اللجنة كافة، كما حضر معه هذه الاجتماعات كبار موظفي الديوان ورؤساء المراقبات المعنيين.

وقد وافق معالي رئيس اللجنة على طلب معالي وزير المالية بانتداب ممثل عنه لحضور جلسات اللجنة لتدوين الملاحظات والتوجيهات التي تخص أعمال وزارة المالية.

عقدت اللجنة جلسة تمهيدية بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ مع رئيس ديوان المحاسبة وكبار موظفي الديوان، تم من خلالها الاتفاق على وضع ملخصات لكل وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او مجلس بلدي تتضمن اجمالي البقايا للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠)

٩ - معالي وزير المياه والري وعطوفة الأمين العام لسلطة المياه وعطوفة الأمين العام لسلطة وادي الأردن وكبار موظفي السلطتين.

١٠ - معالي وزير الصحة وعطوفة الأمين العام للوزارة.

١١ - معالي وزير المواصلات وعطوفة مدير عام مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية وعطوفة مدير عام المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي وكبار موظفي المؤسسات.

١٢ - معالي نائب رئيس الوزراء وزير النقل وعطوفة الأمين العام للوزارة وعطوفة مدير عام سلطة الطيران المدني وعطوفة مدير عام مؤسسة سكة حديد العقبة، وعطوفة مدير عام الملكية الأردنية ومديرها المالي والمدير المالي لمؤسسة الموانئ والمدير المالي لمؤسسة النقل العام.

١٣ - السادة مساعدي الأمين العام لوزارة التربية والتعليم.

١٤ - معالي وزير العدل وأحد موظفي دائرة اجراء عمان.

١٥ - سماحة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والمدير المالي بالوزارة.

١٦ - عطوفة مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي والمدير المالي للمؤسسة.

١٧ - عطوفة رئيس الجامعة الأردنية ونائبة للشؤون الادارية.

١٨ - معالي وزير الاعلام وعطوفة مدير عام الاذاعة والتلفزيون بالوكالة والمدير المالي

وملخصاً للاستيضاحات التي لا زالت قيد البحث والاستيضاحات التي لم يرد أي جواب عليها منذ اصدارها، وعرض لاهم المواضيع التي كشف التدقيق عنها وتوصيات الديوان عليها، وذلك لتمكين اللجنة من مناقشة تلك الجهات خلال المدة المحددة لعملها وتسهيلاً لمهمتها في تغطية مناقشة تقارير ديوان المحاسبة للأعوام المالية ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠، بحيث تم تحديد كل جهة سيتم استدعاؤها للمناقشة وبالتالي يتم اعداد ملخص عن تلك الجهة ويقدم من ديوان المحاسبة قبل موعد جلسة المناقشة.

تم توجيه دعوات الى اصحاب السماحة والمعالي والعطوفة وكبار موظفي الدوائر المستقلة لحضور جلسات المناقشة وقد حضر مناقشات اللجنة كل من:

١ - معالي وزير المالية وعطوفة الأمين العام وكبار موظفي الوزارة.

٢ - عطوفة مدير عام دائرة ضريبة الدخل.

٣ - عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة.

٤ - عطوفة الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة.

٥ - عطوفة الأمين العام لوزارة التموين وكبار موظفي الوزارة.

٦ - معالي المدير العام للمنظمة التعاونية وكبار موظفي المنظمة.

٧ - عطوفة الأمين العام لوزارة الأشغال العامة والاسكان.

٨ - عطوفة مدير عام مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري وكبار موظفي الدائرة.

للمؤسسة.

١٩ - معالي نائب أمين عمان وكبار موظفي الأمانة.

٢٠ - عطوفة الأمين العام لوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة والمدير المالي في الوزارة.

٢١ - المدير المالي والمدير الإداري للمؤسسة الاستهلاكية المدنية.

وبعد مناقشات مستفيضة مع المسؤولين حول ما جاء في الملخصات من مآخذ مالية وملاحظات عن الإجراءات غير السليمة في التصرف بالمال العام والمخالفات الواضحة للقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة، خلصت اللجنة إلى جملة من الملاحظات العامة يتطلب أن تبادر كافة الأجهزة المعنية بالدولة إلى وضع برامج تصحيحية لها بما يضمن معالجتها، كما تأكد للجنة وجود ضعف عام في الإدارة لغالبية هذه الأجهزة وتسبب في الإدارة المالية وإهمال من قبل العاملين في أداء واجباتهم وبالإضافة إلى ضعف الكفاءات والقدرات لديهم وفيما يلي أهم هذه الملاحظات وتوصيات اللجنة عليها:

أولاً - ضعف أنظمة الرقابة الداخلية:

اتضح للجنة نتيجة لكثرة قضايا الاختلاس والتزوير والتسبب في إدارة المال العام واللوازم ضعف الأنظمة التي تحكم الرقابة الداخلية في غالبية الأجهزة وخاصة ضعف أو غياب وحدات الرقابة الداخلية فيها، مما أدى إلى سوء الإدارة المالية ونفشي الفساد والهدر في المال العام، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في

المباكل التنظيمية لتلك الأجهزة من خلال قيام وحدات التطوير الإداري باعتماد التنظيمات الإدارية الحديثة ووضع توصيف دقيق للوظائف وتحديد واضح للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة مع ضرورة وضع تعليمات تحدد إجراءات العمل ليتمكن اعتمادها كأدوات لتنظيم أداء تلك الأدوات من خلال المتابعة والرقابة الداخلية من قبل وحدات متخصصة ترتبط بأعمال سلطة إدارية بالجهاز لضمان تنفيذ توصياتها والذي يؤدي بالتالي إلى تفرغ أجهزة رقابة ديوان المحاسبة للقيام بمهامها الأساسية في بيان الرأي الفني لصحة البيانات المالية وسلامة الإجراءات ومن إدارة هذه الأجهزة في المحافظة على المال العام وصرفه في المجالات التي تحقق النتائج المرجوة.

ثانياً - ضعف في الأجهزة القائمة على إدارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها:

تبين للجنة من خلال المناقشات الضعف العام في إدارة المخزون وعدم تنظيم سجلات اللوازم وعدم مراعاة قواعد حسن تخزينها والتسبب في إجراءات الحفظ والصرف مما أدى إلى هدر أموال طائلة نتيجة لعدم قدرة وأهلية القائمين على إدارة المستودعات ولغياب رقابة الإدارة العليا على أعمالهم وتقصيرهم بمتابعة إجراءات الجرد الدوري ونتائجه أو الإيعاز بإجراء الفحوص الفجائية عليها لاحكام الرقابة على اللوازم وكشف المخالفات وبالتالي معالجتها في حينه ومنع تكرارها، وعليه فإن اللجنة توصي بضرورة العمل على ما يلي:

١ - تعيين موظفين مؤهلين في مجال إدارة

مجلس الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ ٩

لاقراره، بحيث يأتي هذا النظام بكل ما هو حديث في مجال إدارة المخزون والمحافظة على اللوازم واحكام الرقابة عليها.

٥ - ولحين صدور النظام الجديد للوازم نرى ضرورة تحديث التعليمات التنظيمية لحفظ اللوازم والتسجيل في السجلات والبطاقات وأفضل السبل وأحدثها في إدارة المستودعات من كافة النواحي، وتفعيل مواد النظام الحالي وخاصة المواد المتعلقة بضرورة تقديم تقارير دورية عن حالة المستودعات وطبيعة المواد واللوازم المحفوظة فيه واعدادها وحالتها والتوصيات بشأن الفائض عن حاجة الدائرة من قبل القائمين على ادارتها وضرورة متابعة الإجراءات المتخذة او الواجب اتخاذها بما يضمن المحافظة عليها من التلف او الضياع او السرقة.

٦ - ضرورة إعادة النظر في آلية عمل لجنة العطاءات المركزية الحكومية ولجان العطاءات في كافة أجهزة الدولة والقطاع العام لتوفير شراء أنسب اللوازم المطابقة للمواصفات وبأقل الأسعار، وكذلك تحديث إجراءات عمليات الطرح والاحالة والاستلام لعطاءات اللوازم وتسهيل العمل، وضرورة إعادة النظر في السجلات وطرق حفظ اللوازم في دائرة اللوازم وخاصة دائرة اللوازم العامة بحيث تصبح نموذجاً لكافة مستودعات دوائر الحكومة.

المخزون والمستودعات من الآن فصاعداً وفي الوقت نفسه اعتماد خطة تدريبية للعاملين فيها من قبل المعاهد المتخصصة بهدف رفع كفاءتهم وتكثيهم من حسن التصرف باللوازم والدقة في التسجيل وحفظ السجلات والبطاقات وبما يحفظ تلك اللوازم من التلف أو الضياع أو سوء الاستعمال.

٢ - التأكيد من وجود تعليمات واضحة تحدد أرسدة اللوازم الواجب توفيرها باستمرار في المستودعات وحفظها حسب الأصول، والعمل على التصنيف باللوازم التي لا زالت مخفظة في مستودعات أية جهة ولا يمكن الاستفادة منها منذ سنين سابقة وذلك ليتمكن استغلال أماكن تخزينها، مع التأكيد على عدم تكرار ذلك مستقبلاً تحت طائلة المسؤولية.

٣ - تشكيل لجان تفتيش تقوم بأعمالها على مدار العام وبصورة دورية وبالتدقيق والرقابة على السجلات والموجودات في المستودعات للتأكد من سلامة إجراءات الحفظ وتوفير وسائل الحماية لها وأدوات الاطفاء المناسبة، وإن أفضل الطرق والأساليب يتم اتباعها في حفظ اللوازم مع التأكد من عدم قيام أي جهة كانت بحفظ اللوازم في المراء وخاصة تلك التي تتأثر بالعوامل الجوية تحت طائلة المسؤولية.

٤ - وضع مشروع نظام جديد للوازم من قبل الجهات المعنية وبالتنسيق والتعاون مع ديوان المحاسبة ومعهد الإدارة العامة، وتقديمه بأقرب وقت إلى السلطة المختصة

ثالثاً - ضعف أجهزة جباية الضرائب والرسوم والبقايا وعدم التنظيم وعدم الدقة في سجلاتها:

لا زالت الضرائب والرسوم والندم المتحققة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمجالس البلدية والقروية على الشركات والأفراد المكلفين عامة والتي لا يتم تحصيلها في أوقاتها تشكل نسبة عالية من تلك التي يتم فرضها أو تحققها وتحصيلها في نفس السنة المالية، وبالتالي يتم تدورها في السجلات سنة بعد أخرى دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها بشأن ضمان تحصيلها بالطرق العادية وفي حال تخلف المكلفين عن ذلك بالطرق القانونية، هذا بالإضافة إلى عدم تنظيم السجلات وعدم الدقة في قيودها والنقص في معلوماتها المتعلقة بالمكلفين سواء أكان النقص في اسمائهم أو عناوينهم أو الوثائق الرسمية المطلوبة منهم.

ونظراً لضعف البقايا المدورة سنة بعد أخرى في غالبية دوائر الدولة دون تحصيل. حيث بلغت هذه البقايا المدورة على ١/١/١٩٩١ في (٤٧) دائرة ومؤسسة حكومية بما فيها وزارة المالية ٣٦٦، ٩٣١، ٩٣٢ * ديناراً منها ما هو مطلوب لوزارة المالية ٩١٠، ٤٧٠، ٥٩٥ * ديناراً فإن اللجنة أمام هذه المبالغ الضخمة تقف متسائلة عن أسباب عدم قيام أجهزة ودوائر التحصيل في كافة الدوائر والمؤسسات بتأمين تحصيل ما يطلب لخزينة الدولة أو لها من بقايا في سنة تحققها أو فرضها من خلال القوانين التي تؤمن لها التعامل مع

المتخلفين بعد انذارهم واستنفاد الطرق الأصولية لدفعهم إلى الوفاء بالتزاماتهم تلك، وتطالب تلك الجهات بأن تقوم بأعداد البرامج التحصيلية والخطط المدروسة لتأمين تحصيل أو تسوية البقايا مع كافة المكلفين خلال فترة زمنية محددة أو محددة، الأمر الذي يتطلب الجدية في التعامل مع المكلفين والمستكفين عن الدفع بالطرق القانونية، وفي هذا الصدد فإن اللجنة توصي بأجراء ما يلي:-

١ - تفعيل مواد قانون تحصيل الأموال الأميرية. بحيث يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل متخلف عن الدفع بعد استنفاد كافة الوسائل والتعليمات الموضوعية لذلك ومتابعة تلك الإجراءات وصولاً إلى تحصيل كل مبلغ مطلوب من أي مكلف.

٢ - قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة برصد المخصصات الكافية لتسديد الالتزامات المستحقة عليها للغير ضمن مشاريع موازنتها للسنوات القادمة، وبالتنسيق مع وزارة المالية / الموازنة العامة، والتأكد من دفعها وعدم تحويلها إلى أية مواد ضمن موازنتها بعد إقرارها وبما يضمن تسديد تلك البقايا خلال السنة القادمة أو التي تليها على أبعد تقدير.

٣ - تحديث قانون تحصيل الأموال الأميرية وذلك من خلال تقديم مشروع القانون المقترح من قبل وزارة المالية إلى السلطة التشريعية بعد الاستئناس برأي ديوان

المحاسبة لوضعه موضوع التنفيذ حيث أن أحكام هذا القانون تساعد ولا شك في تحصيل البقايا في مواعيدها المقررة.

رابعاً - التسبب الإداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين في إدارات المحاسبة والمستودعات وضعف الانتباه الوظيفي لدى غالبية الموظفين:

تبين للجنة من خلال مناقشة تقارير ديوان المحاسبة وضوح التسبب الإداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين وضعف الانتباه الوظيفي وتوصي اللجنة بما يلي:

١ - الطلب إلى الحكومة ضرورة الإسراع في إظهار جهاز ديوان الرقابة الإدارية إلى حيز الوجود ليدعم ديوان المحاسبة في الجانب الإداري من العملية الرقابية على فعالية وحسن إدارة أجهزة الدولة بما يحقق المحافظة على المال العام واستغلاله الاستغلال الأمثل في الظروف الاقتصادية المتمثلة في شح الموارد.

٢ - حث لجنة التطوير الإداري بالإسراع في تقديم نتائج أعمالها وصولاً إلى الغايات المنشودة والمتمثلة في تبسيط إجراءات العمل في أجهزة الحكومة وعمل الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي لكافة الأجهزة.

خامساً - صيانة السيارات والآليات الحكومية: أشارت الدراسات التي أعدتها لجنة

مختصة شكلت من قبل سيادة رئيس الوزراء إلى أن عدد المركبات والآليات لدى الأجهزة الحكومية بلغت (٨٢٥٨) مركبة وآلية من مختلف الأنواع. وقدرت المبالغ المخصصة في موازنة عام ١٩٩٢ للاتفاق على صيانتها وإصلاحها باستثناء (الجامعات، البلديات، الملكية الأردنية) مبلغاً مقداره (٤٠٦٧٥٠٠) ديناراً، وقد رأت اللجنة بأن هذه المبالغ الطائلة يمكن استغلالها بطرق فنية واقتصادية تؤدي إلى توفير ما لا يقل عن ٣٠٪ من إجمالي المبلغ المنفق أعلاه، وعليه فإن اللجنة توصي بما يلي:

١ - إنشاء مؤسسة مستقلة لصيانة سيارات وآليات الحكومة ذات استقلال مالي وإداري ويكون لها مجلس إدارة برئاسة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان تضم إليها مشاغل كل من وزارة المياه والري ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة النقل / مؤسسة النقل العام وذلك بهدف استغلال امكانيات تلك المشاغل.

٢ - وضع هيكل تنظيمي لمؤسسة الصيانة العامة المقترح ووصف وظيفي وتحديد إجراءات العمل فيها.

٣ - إعطاء المؤسسة صلاحية توفير قطع الغيار التي تتطلبها إجراءات الصيانة المستمرة.

٤ - إلزام المؤسسة بوضع خطة زمنية لتوحيد المركبات والآليات والاستفادة من الآليات والمركبات المشطوبة.

٥ - العمل على رفع كفاءة العاملين لدى مشاغل المؤسسة وتوفير الحوافز والمكافآت لهم.

كل من أشعل

ان غالبية اجهزة الحكومة والمؤسسات العامة والمجالس البلدية لا تتوفر لديها أنظمة المعلومات مما يؤدي الى صعوبة الحصول على المعلومات والرقابة عليها وتوصي اللجنة بضرورة انشاء وحدات لانظمة المعلومات في كل منها بحيث تكون هذه الأنظمة ذات برامج موحدة يتم ربطها بجهاز مركزي للمعلومات الامر الذي يسهل عملية الرقابة الشاملة على اداء هذه الأجهزة كما يقترح على الحكومة اتخاذ

على الرغم من وجود النظام المالي ٣٨ لسنة ١٩٧٨ فإن عددا من الدوائر والمؤسسات ما زالت تطبق أنظمة مالية خاصة بها حيث يبلغ عدد هذه الأنظمة (٣٥) نظاما وإن هذه الأنظمة تتعرض للكثير من التعديلات في موادها. وإن تعدد هذه الأنظمة وكثرة التعديلات عليها يربك عمل الدايون كما إن تعددها يميز بين المؤسسات المختلفة، ونوصي اللجنة بضرورة وجود نظام

تم تشكيل لجنة من قبل معالي وزير المالية بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧ قدمت تقريرا أوليا عن

بلغ رصيد السلف المصروفة للمعالجة
خارج البلاد (٣١٩٢٤٩) ديناراً لنهاية عام

بوزارة الصحة وعناوينهم والمبالغ المطلوبة منهم ودفعها الى وزارة المالية ليتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية بعد استنفاد كافة السبل لتحصيلها من قبل وزارة الصحة.

- ٣ - استعمال النماذج المالية والمحاسبية وتعبئتها بالمعلومات اللازمة والضرورية.
- ٤ - ان تتحمل ادارة المستشفى مسؤولية اي تسبب وان تكون مسؤولة عن الاجراءات التي تتم خلافا للأنظمة.
- ٥ - تعديل نظام التأمين الصحي وذلك باعطاء الوزارة الحق اخذ الضمانات الكافية من المرضى او ذويهم عند دخولهم المستشفيات او خروجهم منها.

رابعا: جرد مستودعات الوزارة وعطاءات مديرية اللوازم والأدوية:

وجود عدد من الأدوية منتهية الفعالية، وقبول ادوية رسبت مخبريا، وعدم استبدال كميات من الأدوية انتهى مفعولها مع وجود كفايات بذلك، اضافة الى وجود (١٦٦) مادة مختلفة لم يتم الصرف منها منذ عام ١٩٨٥، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - تشكيل لجان تفتيش دورية على مستودعات الوزارة للتحقق من كافة الموجودات فيها من حيث الارصدة ومدد الفعالية وان تقدم هذه اللجان تقاريرها لمعالي وزير الصحة لاتخاذ الاجراءات المناسبة والفورية بشأنها.
- ٢ - مساءلة الأشخاص المتسببين في هدر الأموال العامة وشراء الأدوية والأجهزة

١٩٨٩ و (١٣١٥٠٠) دينار لنهاية عام ١٩٩٠ وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - متابعة تحصيل السلف بكافة الوسائل ومن خلال خطة زمنية مدروسة ومبرجة بحيث يتم في نهايتها تسوية كافة السلف المعلقة.
- ٢ - وضع تعليمات يزود بها كل مستلف توضح الأسس الواجب اتباعها والبيانات المطلوبة والمواعيد المحددة لتسديد السلف مع توضيح ان للوزارة الحق باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الأشخاص الذين لا يلتزمون بتسديد السلف.
- ٣ - تسوية السلفات الممنوحة لأشخاص ثبتت وفاتهم بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة للاعفاء او الشطب.
- ٤ - نظرا لتوفر مراكز طبية مجهزة باحدث الأجهزة والكوادر الفنية المدربة، فان اللجنة تؤكد على ضرورة عدم قيام الموافقة على ارسال المرضى خارج المملكة الا بعد تقديم تقارير طبية تؤكد استنفاد كافة طرق العلاج داخل المملكة.

ثالثا: سجلات المرضى في المستشفيات: ان المبالغ المستحقة على المرضى الذين تم معالجتهم في مستشفيات وزارة الصحة، ولم يقوموا بتسديدها، بلغت (١٣٦٥٣٨) دينارا لنهاية عام ١٩٩٠، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - فتح سجلات منظمة بدمم المرضى تحتوي على المعلومات اللازمة عن المريض من واقع وثائقه الرسمية مع ذكر عنوانه بوضوح في هذه السجلات.
- ٢ - تنظيم كشوف تتضمن اسماء المدينين

عصر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ م ١٥

دون دراسة علمية دقيقة ودون الرجوع الى الارصدة الموجودة.

- ٣ - مساءلة الصيادلة وأمناء المستودعات المشرفين على الأدوية التي انتهت مدد فعاليتها دون استبدالها سيما وان كانت لدى الوزارة كفايات خاصة باستبدال الأدوية عند انتهاء مدد فعاليتها اضافة لمساءلة الأشخاص الذين اوصوا بشراء الأجهزة والتي تركت مددا طويلة دون استعمال.

- ٤ - ايجاد رقابة داخلية فعالة على مستودعات الوزارة.
- ٥ - ايجاد نظام محاسبي مستقل للأدوية ومستودعاتها وادخال المعلومات في الحاسوب لتسهيل عملية حصرها ومراقبتها.

خامسا: عطاءات الأبنية:

لم يتم استلام مشاريع الأبنية رغم تشكيل لجان الاستلام وانتهاء كفايات حسن التنفيذ وعدم تجديدها والتأخر في تنفيذ المشاريع حيث بلغ عدد هذه العطاءات (١٢) عطاء لمراكز صحية ومبنى لمديرية صحة المفرق تمت احوالها جميعا خلال عام ١٩٨٨، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - مساءلة اعضاء لجان الاستلام عن اسباب عدم استلام هذه المشاريع في اوقاتها المخلدة اضافة الى مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الكفالات وعدم تجديدها.
- ٢ - البت في غرامات التأخير المتحققة على

المتعهدين وتسوية امور للعطاءات بالسرعة الممكنة.

سادسا: الأمانات المقبوضة وعدم تحويلها الى الجهات المعنية:

لم يتم تحويل مبلغ (٨١٨٠٤) دينارا الى الجهات المعنية. وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - ان تقوم الوزارة بتحويل الأمانات المقبوضة الى الجهات المعنية عملا بأحكام النظام المالي وتعليماته.
- ٢ - ان يتقيد قابضو الأمانات في الوزارة بتحويلها الى الجهات المختصة ضمن المدد المحددة في تعليمات النظام المالي مع ضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة بحق المتخلفين عن تنفيذ ذلك.

وزارة التعمين

اولا: الذمم المدينة والشيكات المرجحة والقيود والسجلات:

تبين للجنة ضخامة المبالغ المطلوبة لوزارة التعمين من الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد. اضافة الى وجود عدد من الشيكات المرجحة وتكرار اعادة الشيكات لبعض الأشخاص علاوة على عدم التزام الوزارة بمسك القيود والسجلات المحاسبية التي نصت عليها الأنظمة، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - قيام الوزارة بمتابعة تحصيل الذمم والتحويلات المرجحة المتحققة لها من خلال وضع برنامج زمني محدد واتخاذ الاجراءات القانونية للتحصيل.

- ٢ - التنسيق بين وزارة التعمين ووزارة المالية /

مجلس النواب

ثالثا: الشكايات البلاستيكية وتلغها نتيجة لسوء التخزين:

تبين تلف كمية كبيرة من الشكايات البلاستيكية نتيجة لسوء تخزينها في مديرية ترمين العقبة اضافة الى تنزيل كمية (١٣٩٥٠ كغم) من الشكايات من قيود المستودع على انها استعملت لاجراض النظافة داخل الصوامع باعتماد التقدير خلافا لاحكام نظام اللوزام، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - تنظيم اجراءات حفظ اللوزام وصرفها مع ضرورة عدم تركها في العراء وأن يتم تحميل المسؤولين قيمة المواد التالفة وقد تم تحويل القضية الى عطوفة النائب العام.
- ٢ - قيام الوزارة باصدار تعليمات واضحة ودقيقة للأموري المستودعات والمدققين الداخليين ومراقبي المستودعات من اجل تقديم تقارير دورية عن اوضاع المستودعات والمخالفات الموجودة فيها لحماية اللوزام من التلف او الحسارة بأي شكل من الاشكال.

رابعا: النقص في المواد التموينية الذي اظهرته لجان الجرد السنوي: وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - قيام معالي وزير التموين باتخاذ الاجراءات الفعالة وتحديد مواعيد دقيقة لتقديم تقارير اعمال لجان التدقيق والتحقيق وضرورة التزام هذه اللجان بتقديم تقاريرها بالمواعيد المحددة لها.
- ٢ - قيام الوزارة بمتابعة مغالطة كافة النواقص

الموازنة العامة بالنسبة للذمم المتحققة على الجهات الحكومية لتخصيص مبالغ لها في موازنات الجهات المدينة للسنوات القادمة ضمن أسس محددة ومعتمدة.

٣ - التثبت من قيام اصحاب المطاحن بتسديد اثمان القمح ضمن المهل الممنوحة لهم وتغريم المخالفين.

ثانيا: حساب الاتجار:

تبين عدم قيام الوزارة باعداد الموازنة الخاصة بالحساب التجاري من اجل عرضها على مجلس الوزارة لاقرارها وكذلك عدم ادراج الوزارة ما يخص اعمال الاتجار من النفقات الجارية المخصصة لها في قانون الموازنة العامة للدولة الامر الذي لا يعطي قارئ الميزانية لحساب الاتجار الصورة الحقيقية عن نتائج اعمال المتاجرة حيث تظهر جميع عناصر التكلفة والايراد بصورة دقيقة، وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - قيام الوزارة بالتقيد بنص المادة (٥) من قانون التموين من حيث اعداد الموازنة الخاصة بالحساب التجاري وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها.

٢ - تحديد نتيجة اعمال المتاجرة بشكل دقيق وفقا للأصول المحاسبية السليمة واطافة كافة عناصر الكلفة على هذا الحساب لاظهار الميزانية بالشكل السليم وضرورة متابعة مهام اللجنة التي اقترحتها الديوان بهذا الخصوص.

٢ - العمل على انشاء وحدة مستقلة للآليات في السلطة مهمتها الاشراف على تشغيل الآليات ومراقبة استهلاكها من المحروقات وتوزيعها على المديرية حسب طبيعة اعمالها.

ثانيا: التلاعب في المحروقات المنقولة للسلطة بواسطة صهاريجها:

ان عدم وجود سجلات منظمة واصولية لضبط المحروقات بواسطة الصهاريج اضافة الى الضعف في اجراءات التعبئة والتفريغ وعدم دقة عدادات الآليات الثقيلة والماتورات ونتيجة لكون استهلاك السلطة من مادة المحروقات يشكل نسبة عالية من نفقاتها التشغيلية ولاحكام الرقابة على هذه المحروقات فان اللجنة توصي بما يلي:-

- ١ - تنظيم السجلات الخاصة بالمحروقات من حيث قيد كافة العمليات المتعلقة بالتعبئة والتفريغ من خلال وحدة متخصصة من عدد من الموظفين للقيام بهذا العمل.
- ٢ - وضع تعليمات محددة لكيفية التزود بالمحروقات وكذلك تفرينها مع ضرورة وجود عدادات واختام لكل صهريج لضبط الكميات المنقولة والمفرغة.
- ٣ - احداث جهاز رقابة داخلية فعال على شعبة المحروقات.
- ٤ - قيام السلطة بربط المحطات بشبكة الكهرباء الوطنية كلما كان ذلك ممكنا لمنع عمليات التلاعب بالمحروقات مستقبلا ان اللجنة ترى ضرورة الأخذ بالتوصيات المتعلقة الموضوع من قبل سلطة المياه ايضا

في المواد التموينية المدورة على ١٩٩٢/١/١ بما في ذلك المواد الناقصة موضوع استيضاحات ديوان المحاسبة وباقرب وقت ممكن لا يتجاوز نهاية العام الحالي وتقديم تقرير بنتائج هذا الموضوع.

٣ - اتخاذ الاجراءات القانونية والتضمينية بحق المتسببين في نقص المواد نتيجة الاهمال وتحويل الذين يثبت تلاعبهم في المواد او القيود او السجلات الى الجهات القضائية.

وزارة المياه والري

١ - سلطة وادي الاردن

اولا: حساب الآليات وتلغ انتاجيتها:

وجود (٦٢) آلية فائضة عن حاجة السلطة خلال عام ١٩٨٩ وتوصي اللجنة بما يلي:-

- ١ - استغلال الآليات بالشكل الامثل من خلال تحديد العدد المطلوب لاعمال السلطة وحصر الفائض منها ورفع نسبة انتاجية الآليات العاملة لديها.

وبتاريخ ١٩٩٢/٥/٣٠ ورد كتاب معالي وزير المياه والري / سلطة وادي الاردن يفيد بأن السلطة تولى حاليا اهتماما كبيرا لصيانة هذه الآليات وتنظيم عملها وضبط الانفاق عليها وتنظيم السجلات اللازمة لعملها حسب الاصول بما يضمن سلامة العمل وحسن الاداء والمراقبة، وسيتابع ديوان المحاسبة سلامة الاجراءات لتنفيذ ذلك.

هذا من العمل

نظرا لتكرار مثل هذا التلاعب في المحروقات لديها وبكميات كبيرة، علما بان موضوع المحروقات في السلطين في يد القضاء.

ثالثا: التلاعب باثمان مياه الري بالاغوار الجنوبية:

أقامت السلطة دعوى جزائية بحق محاسب المياه في غور الصافي لاختلاسه لاموال عن فترة لاحقة لما ورده ديوان المحاسبة في استيضاحاته وتوصي اللجنة بما يلي :-

١ - قيام السلطة بدراسة اقامة دعوى جديدة بحق محاسب غور الصافي على ضوء المعلومات الواردة في استيضاحات الديوان.

٢ - وضع تعليمات تنظيمية محددة تنص على الفصل بين اعمال المحاسبين وكتبه الحسابات والتحققات وقابضي الاموال كمبدأ متبع في الامور المالية لمنع عمليات التلاعب والاختلاس في الثمان المياه.

ب - سلطة المياه

اولا: القروض الدولية والمحلية وقروض المجالس البلدية.

عدم وجود سجلات منظمة تعطي صورة واضحة عن قيمة القروض والفوائد المستحقة والأرصدة المدورة مع عدم مطابقة قيود سجلات السلطة مع قيود الجهات المقرضة المحلية وكذلك قيود وزارة المالية ووزارة التخطيط وقد شكلت لجنة من قبل معالي وزير المالية لمعالجة الموضوع بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٦ وتوصي اللجنة بما يلي :-

١ - ضرورة تحديد مبلغ الدين العام الخارجي للسلطة ومدى مقدرة السلطة المالية على الوفاء بالتزاماتها مع الجهات المقرضة من خلال خطة مالية تضعها الوزارة.

٢ - ضرورة التنسيق والتطابق ما بين سجلات الوزارات صاحبة العلاقة في مجال الاقتراض الخارجي وهي الوزارة المعنية ووزارة المالية ووزارة التخطيط بحيث تكون الارقام النهائية لاصدرة القروض متطابقة، مما يحكم الرقابة والتقييم وابداء المشورة حولها وكذلك ضرورة اكتمال المعلومات الواردة في سجلات القروض الدولية.

٣ - قيام اللجنة بانجاز اعمالها في اقرب فرصة ممكنة وقبل نهاية هذا العام وتقديم التوصيات اللازمة.

ثانيا: المشاريع الانشائية للسلطة

تعرثر اعمال بعض العطاءات نتيجة لاخلال المتعهدين بالتزاماتهم وضعف الاشراف عليهم اثناء التنفيذ بالرغم من صرف سلفات لهم بقيمة ١٠٪ من قيمة العطاءات المحالة عليهم، اضافة لعدم تنظيم ملفات العطاءات وسجلاتها وتوصي اللجنة ما يلي :-

١ - دراسة امكانيات المتعهدين المالية والفنية قبل احالة العطاءات عليهم.

٢ - فتح سجلات خاصة للسلف المصروفة للمتعهدين وملاحقة تسديدها.

٣ - مسك وتنظيم ملفات وسجلات العطاءات حسب الاصول وحسب الانظمة المعمول بها بما يضمن دقة العمل وحقوق السلطة.

وزارة الاشغال العامة

اولا: تنفيذ الاعمال الانشائية من قبل شركات اجنبية.

تبين للجنة عدم قيام الوزارة بمتابعة تنفيذ اعمال تلك الشركات في اوقاتها المحددة بما يضمن حق الدولة في حالة تعثر بعض هذه الشركات كما هو الحال في عطاء الشركة البوسلافية رقم (٨٢/٨٥) طريق (الازرف الجفر) حيث تحقق على هذه الشركة مبلغا مقداره (٥٧٩٠٥) ديناراً لبعض الدوائر والمؤسسات الحكومية وهذا المبلغ من الاستحالة بمكان تحصيله بسبب مغادرة الشركة للبلاد مع عدم وجود ضمانات كافية لتسديده. وكذلك الحال في العطاء رقم (٨٥/٢١) (طريق زاره / غور حديثة) والذي تم تنفيذه من قبل ائتلاف ثلاث شركات احداها محلية وتوصي اللجنة بما يلي :-

١ - تقيد وزارة الاشغال بالبلاغات الرسمية المتعلقة بضرورة وجود وكلاء محليين، مسجلين ومعتمدين في المملكة للشركات الاجنبية.

٢ - عدم الافراج عن كفالات هذه الشركات الا بعد ابراز ما يثبت براءة ذمتها من كافة دوائر الخدمات بما في ذلك دائرة ضريبة الدخل ودائرة السير ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

ثانيا: تنفيذ الاعمال الانشائية من قبل وزارة الاشغال نيابة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية.

تبين لدى مناقشة موضوع انشاء مدرسة لحساب وزارة التربية والتعليم عدم قيام وزارة

عضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ م ١٩

الاشغال بتطبيق احكام وشروط عقد المفاولة بحق المتعهد بعد ان ثبت تقصيره في تنفيذ اعمال المشروع بالرغم من توجيه اذار عدلي له. وتوصي اللجنة بما يلي :-

١ - التزام المقاولين بشروط ومواصفات العطاءات المحالة عليهم وخاصة مدة التنفيذ وقيام الوزارة بتطبيق الشروط التي تحفظ حق الدولة في حالة تعثر اعمال التنفيذ وبما يضمن استغلال المنشآت حسب خططها من اهداف.

٢ - القيام بتشكيل لجان الاستلام للمشاريع بعد التأكد من اتمام الاعمال واعتبار تاريخ الاستلام هو تاريخ الاستفادة الفعلية من تلك المشاريع.

٣ - عدم قبول مبدأ الحسم المالي مقابل الاخلال بالمواصفات او عدم اكمال بعض الاعمال كون هذه الحسومات في بعض الاحيان تكون على حساب حسن التنفيذ وجودته.

ثالثا: احالة عطاءات الانشاءات على ضوء الدراسات من قبل المكاتب الاستشارية:

تتم احالة بعض العطاءات على ضوء الدراسات الفنية للمكاتب الاستشارية دون ان يتم تدقيق تصاميم هذه العطاءات من قبل الاجهزة الفنية في وزارة الاشغال كما هو في تنفيذ عطاء طريق العقبة الخلفي ونتيجة لفيضانات عام ١٩٩١ فان هناك خطورة على وضع الطريق لم تراعى عند وضع التصاميم له من المكتب الاستشاري وان احالة عطاء معالجة الخطر الذي يهدد الطريق ما زالت تحت الدراسة الفنية.

هذا من الأعمال

قائمة من الأعمال

وتوصي اللجنة بما يلي :-

- ١ - سرعة احالة العطاء لمعالجة خطر انجراف الطريق.
 - ٢ - قيام وزارة الاشغال العامة بالتدقيق في كافة التصاميم المعدة من المكاتب الاستشارية قبل اقرارها واعتمادها في دعوة العطاءات تجنباً لوقوع حالات مماثلة لهذه الحالة.
 - ٣ - مسالة المكتب الاستشاري المصمم والمشرع على تنفيذ الطريق.
- وزارة المالية
البقايا:
- بلغت بقايا وزارة المالية (٥٩٥٤٧٠٩١٠) ديناراً المدوره الى ١٩٩١/١/١ دون تحصيل.
- وتشكل السلفات المطلوبة من الدوائر والمؤسسات الرسمية والشركات والأفراد والموظفين ما نسبته (٨٩٢٪) من اجمالها حيث تبلغ (٥٣١٤٢٠٦٤٥) ديناراً.
- لاحظت اللجنة ان هذه المبالغ يتكرر تدويرها سنة بعد اخرى دون تحصيل بنسب تذكر. مما يدل على ضعف في اجهزة التحصيل والاساليب المتبعة لذلك، وعليه فان اللجنة تؤكد على وزارة المالية القيام باتخاذ الاجراءات الفورية بما يضمن سرعة تحصيل هذه المبالغ الضخمة خلال فترة زمنية محددة لتأمين السيولة النقدية للحكومة لتمكين من الوفاء بالتزاماتها وتخفيض اعباء فوائد الاقتراض الخارجي ومن ضمن هذه الاجراءات التي تراها اللجنة ضرورية لضمان تحصيل المبالغ المتحققة على
- كافة المتخلفين، من خلال، وضع خطة زمنية مدروسة ومتابعة مستمرة تهدف الى :-
- ١ - حصر كافة المبالغ المستحقة واسماء المكلفين وعناوينهم ضمن كشوف محدثه.
 - ٢ - تكليف اقسام الجباية بمتابعة تحصيل المبالغ وانذار المتخلفين عن الدفع.
 - ٣ - اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن الدفع بعد انقضاء المهلة المحددة لنشر اسمائهم في الجريدة الرسمية.
- مع ضرورة قيام المسؤولين في كافة الدوائر التحصيلية بمتابعة تنفيذ تلك الخطط بهدف التأكد من سلامة اجراءات التنفيذ وتذليل العقبات التي تواجه الجباية من خلال التنسيق مع كافة الدوائر المعنية ومن ضمن البقايا.
- أ - الاموال الاميرية :-
- بلغت الاموال الاميرية المتحققة والواجبة التحصيل لغاية نهاية عام (١٩٩٠) (٢٣٢٤١٥٤٢) ديناراً ويمثل الجزء الاكبر منها الغرامات المحورية حيث بلغت (٢٠٢٦٨٢٦٦٣) ديناراً على شركات نقل عمليه والباقي يمثل التزامات مبعوثين وتصاريح عمل وقروض طلبه وغرامات حرجية حيث يبلغ مجموع ما يطلب من المبعوثين وكفلائهم (٢٥٩٧٨٠٣) ديناراً، واللجنة ترى الاخذ بالتوصيات التالية للاسراع في تحصيل الاموال :-
- ١ - تحديث سجلات الاموال الاميرية واستغلال الحاسوب في هذا المجال. مع ضرورة متابعة الطلب من كافة الجهات التي تزود وزارة المالية بقوائم باسماء

- الاشخاص والجهات المطلوب منهم اموالا اميرية بضرورة استكمال المعلومات التي تساعد على التحصيل ومنها العنوان الكامل والاسم الرباعي واسم الكفيل وعنوانه الدائم.
- ٢ - تحديث قانون تحصيل الاموال الاميرية، وحتى يتم ذلك العمل على تفعيل مواد القانون الحالي لتحصيل هذه المبالغ.
 - ٣ - مطالبة المبعوثين وكفلائهم بالمبالغ المطلوبة وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية بعد الوصول الى عناوينهم وامساكن سكنهم.
 - ٤ - متابعة قضايا تحصيل الغرامات المحورية المطلوبة من شركات النقل من خلال التنسيق والمتابعة مع المحاكم المختصة للوصول الى قرارات بشأن احقية مطالبة وزارة المالية بهذه الغرامات والتي مضى على تقديم دعاوي من بعض الشركات اكثر من سنة.
- ملاحظة :-
- مجموع مبالغ الاموال الاميرية في ١٩٩٠/١/١ = ٢٥٧٥٢٦٢٤ ديناراً ومجموع مبالغ الاموال الاميرية في ١٩٩١/١/١ = ٢٣٤٢١٥٤٢ المحصل خلال عام ١٩٩٠ ٢٣٣١٠٨٢ نسبة المحصل خلال (١٩٩٠) من اجمالي البقايا = ٩٪ تقريبا فقط.
- ب - السلفات
- ١ - تحقق لوزارة المالية مبلغ (٥٤٥٨٧٢٩٩) ديناراً لنهاية عام ١٩٩٠ على سبع شركات ومؤسسات كفلتها الحكومة وتقدم بتسديد
- الاقساط عنها، وان احدى هذه الشركات وهي شركة الاخشاب الاردنية هي تحت التصفية الآن.
- ٢ - تحقق مبلغ (٤٥٧٩١٦٠٢٣) ديناراً لغاية نهاية عام ١٩٩٠ سلفات على دوائر حكومية ومؤسسات رسمية بما فيها السلفات المطلوبة من الاشخاص والموظفين.
- ونظراً لضخامة المبالغ المطلوبة لوزارة المالية على حساب السلفات فان اللجنة توصي بما يلي :-
- ١ - التأكيد على تطبيق احكام النظام المالي وتعليماته والتعاميم الصادرة بشأن وجوب تسديد السلفات من الاشخاص والجهات المعنية، بما فيها العمل على عدم صرف سلفة لاي شخص لا يقوم بتسديد السلفة السابقة غير المسددة، والحسم من رواتب الموظفين الذين ما زالوا على راس عملهم من قبل دوائهم بالتنسيق مع وزارة المالية، ارسال مطالبات لكل شخص لتسديد ما بذمته من الآن فصاعداً لتتابع هذه الطلبات بعد مضي شهر على وصولها من خلال اجراءات الحسم من الرواتب او البدء بتنفيذ احكام مواد قانون تحصيل الاموال الاميرية بحق المتخلفين.
 - ٢ - تحديث قانون تحصيل الاموال الاميرية بما يكفل سرعة تحصيل المبالغ المطلوبة من الاشخاص الذين تركوا الخدمة.
- ج - قضايا الاختلاس والتزوير:
- بلغ مجموع قضايا الاختلاس والتزوير

التي قدمت الى المحاكم المختصة (٣٤) قضية خلال الاعوام (١٩٨٧-١٩٩٠)، كما بلغ اجمالي المبالغ المختلصة او التي تناولها التزوير (١٢٦٨٤٧٥) ديناراً.

وللحد من ظاهرة الاختلاس والتزوير فان اللجنة تؤكد على العمل بالتوصيات التالية:-

١ - بما ان غالبية القضايا تتعلق بسرقة اموال عامه من قبل موظفين عموميين اسندت اليهم اكثر من وظيفة مالية كالجباية ومسك سجلات التحقيقات وتوريد التحصيلات، فان اللجنة تطلب باصدار تعليمات من قبل الاجهزة التنفيذية تمنع اسناد اكثر من وظيفة واحدة من وظائف التحصيل او التسديد في سجلات التحقيقات او وظيفة توريد التحصيلات الى البنوك المتمدة او مدراء وزارة المالية في المحافظات، مع ضرورة متابعة وحدات الرقابة الداخلية تنفيذ هذه التعليمات المالية.

٢ - التأكيد على العمل بالتعليمات الخاصة بتنظيم الكفالات المالية التي يجب ان يرتبط بها الموظفون ذوي المسؤولية المالية وبما يتناسب ومقدار تلك المسؤوليات.

٣ - التأكيد على اجراء التفتيش الدوري على اعمال الموظفين الماليين، مع ضرورة اجراء تفتيات مستمرة في مراكزهم ووظائفهم.

د - الشيكات المرجمية
بلغ عدد الشيكات المرجمية لنهاية عام

١٩٩٠ (١٢٥٩) شيكاً، واجمالي مبالغها (٢١٩٠٠١) ديناراً.

ولنهاية عام ١٩٩١ (٦٨٨) شيكاً واجمالي مبالغها (١٨٧٥٢٧) ديناراً. وللحد من تصاعد اعدادها وقيم المبالغ غير المحصلة نتيجة لاعادة الشيكات من البنوك المسحوبة عليها دون تحصيل، وكذلك للحد من قضايا الاختلاس الناجمة عن عدم تسوية قيود تلك الشيكات في السجلات حال اعادتها حسب الاصول.

فان اللجنة توصي بما يلي:-

١ - التأكيد على اثبات عدم جباية المبالغ من الاشخاص الذين اعيدت شيكاتهم من البنوك في سجلات التحقيقات من خلال القيد العكسي بحيث يعود هؤلاء الاشخاص مدنيين بقيم تلك الشيكات المرجمية في السجلات اضافة للفرامات او الاضافات التي يمكن ان يكونوا قد حصلوا عليها على اعتبار انهم سددوا ما عليهم في مواعيد محددة.

٢ - التأكيد على التعميم الصادرة بشأن عدم قبول الشيكات التي تزيد قيمتها عن الف دينار او تلك التي اعيدت شيكات اصحابها لاي سبب كان، الا بعد تصديقها تحت طائلة المسؤولية التضمينية والتأديبية لقابضها من المحاسبين في حالة اعادتها من البنوك.

٣ - تطبيق مبدأ عدم قبول تقسيط قيمة الشيكات المرجمية، الا في اضيق الحدود مع التأكيد في تلك الحالات المحدودة على الالتزام بمبدأ تحصيل كافة الاقساط غير

مجلس الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ م ٢٣

من اجل الصلاة ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود لمابعة هذا الموضوع، شكراً لكم.

«رفعت الجلسة للصلاة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الاستاذ مقرر اللجنة المالية، نستأنف قراءة التقرير. الرجاء من الحكومة عدم تعطيل النواب، خاصة معالي وزير الداخلية، ومعالي وزير الصحة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

بلغ عدد الاستيضاحات الموجهة للوزارة والمجالس البلدية القروية والخدمات المشتركة (٩٩٩) استيضاحاً من اصل (٤٦٢٧) استيضاحاً وجهت لكافة الجهات الحكومية خلال السنوات (١٩٨٧-١٩٩٠) وتشكل ما نسبته (٢١٪) تقريباً.

وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مآخذ ومخالفات وملاحظات مالية توضح ضعف الادارة المالية وضعف في خبرات ومؤهلات القائمين على ادارة الشؤون المالية وكذلك شؤون ادارة المستودعات واللوازم، حيث تركزت غالبية تلك المخالفات على الامور التالية:-

١ - عدم الدقة في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة لاستيفاء رسوم رخص الابنية ورسوم رخص المهن، نتيجة لتدني مؤهلات العاملين في المجالس البلدية والقروية.

المسدة في حالة تخلف المكلف عن تسديد اي قسط في موعده ومن خلال الاجراءات القانونية.

مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري:

الاقساط المستحقة للمؤسسة على المستفيدين من مشاريعها. تبين وجود اقساط متأخرة على المستفيدين سواء كانوا افراداً او جهات حكومية وتوصي اللجنة بما يلي:-

١ - قيام المؤسسة باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المستفيدين المتخلفين عن السداد.

٢ - التزام الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بتسديد ما يترتب عليها للمؤسسة وان تقوم المؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية / الموازنة العامة لتخصيص مبالغ في الموازنة العامة للجهات المدينة للسنوات القادمة ضمن اسس محددة ومعتمدة.

٣ - ايلاء تحصيل المبالغ المترتبة للمؤسسة عناية اكبر الامر الذي سيخفف عنها اعباء الاقتراض الخارجي والمحلي بما سيوفره من سيولة نقدية.

٤ - قيام المؤسسة بتسويق الوحدات السكنية الشاغرة لأن عدم بيعها يعطل الاستفادة من الاقساط التي مستحقها المؤسسة. اضافة الى حاجة هذه الوحدات للصيانة المستمرة لكثرة حالات العبث بها اضافة الى ترتب فوائد على الاقساط التي تدفعها المؤسسة على قروضها.

معالي رئيس المجلس: اذا سمع الاخ ابو

محمد:

هذا من الشكوك

٢ - كثرة المخالفات القانونية في اجراءات طرح العطاءات وشراء اللوازم وقيدتها في السجلات نتيجة لعدم تمكن القائمين على ادارتها من الالمام بمبادئ المحاسبة واجراءات الصرف.

٣ - ضعف اجراءات تحصيل البقايا المتحققة للمجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة مما يؤدي الى تدني واردات هذه المجالس وجسوتها الى الاقتراض وتحميل هذه المجالس اعباء مالية هي في غنى عنها اذا ما احسن اختيار القائمين على اجهزة التحصيل وتم اتباع الاساليب والاجراءات التي تساعد التحصيل في اوقاته المحددة.

ولمعالجة هذه الاوضاع المتردية لدى غالبية المجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات، فان اللجنة توصي باتخاذ الاجراءات العاجلة في النواحي التالية:-

١ - تقييم خطط وبرامج كافة المجالس من خلال دراسة مشاريع موازنتها من قبل جهاز متخصص في التحليل المالي لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية واعتماد الارقام النهائية لتلك الموازنات او تخفيضها على ضوء نتائج التقييم للخطط والبرامج السابقة.

٢ - ضرورة وضع خطط تدريبية مدروسة لرفع كفاءة العاملين في الادارة المالية وادارة المستودعات واعتماد مبدأ تعيين ذوي الكفاءات في خطط المجالس المستقبلية بحيث يتم منع تكرار هذه المخالفات.

٣ - العمل على تحديث اجراءات تحصيل

البقايا لدى كافة المجالس من خلال تفعيل مواد قانون البلديات بهذا الخصوص ومن خلال وضع خطة مدروسة لحصر تلك البقايا ومتابعة تحصيلها واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن الدفع، مما يوفر في حال نجاح هذه الخطط السيولة الكافية لتنفيذ مشاريع تطوير خدمات هذه المجالس واهدافها المرسومة.

٤ - قيام الوزارة باصدار تعليمات محددة وملزمة لكافة رؤساء المجالس تتضمن عدم جواز صرف اي مبلغ من اموال تلك المجالس دون وجود سند قانوني للصرف وتحت طائلة تضمين كل من يخالف هذه التعليمات بالمبلغ المصروفة دون وجه حق.

٥ - تكليف اجهزة الرقابة والتفتيش بالوزارة بتفعيل دورها في الرقابة على اعمال المجالس الادارية والمالية والفنية وتقديم التقارير بنتائج اعمالها لوزير البلديات متضمنة توصياتها لكيفية معالجة المخالفات والتجاوزات عن القوانين والانظمة يكفل حفظ اموال المجالس من الهدر والضياع.

أمانة عمان الكبرى

أولاً: ضعف اجراءات تحصيل اثمان فضلات الطرق:

تبين للجنة وجود ضعف في الاجراءات المتبعة لتحصيل اثمان فضلات الطرق حيث بلغ اجمالي هذه الاثمان (١١٥٤٢٦٠) ديناراً لغاية ١٩٩٠/٧/٣١ غير محصنة مما يستدعي قيام الامانة بتطبيق احكام نظام بيع فضلات الطرق

٢ - عدم اعتماد سعر ثابت ومحدد للسلعة والاحتكام الى الاسعار الدارجة وفقاً لقوى العرض والطلب لكي يتم على اساسه تحصيل نسبة الرسوم العادلة لحساب الامانة.

الجامعة الاردنية

أولاً: ضعف في اجراءات طرح عطاءات اللوازم وادارة المستودعات وخاصة مستودع كلية الهندسة.

تبين للجنة من خلال مناقشة نتائج الجرد والتدقيق للمستودعات كلية الهندسة للاحوام (١٩٨٩-١٩٩٠) من قبل ديوان المحاسبة وجود المآخذ والمخالفات التالية:

١ - عدم ابراز بعض العقود والفواتير وضبوط الاستلام ومستندات الادخال الخاصة باللوازم والاجهزة المقدمة كمنحة من السوق الأوروبية المشتركة لكبة الهندسة.

٢ - وجود العديد من الاجهزة والمواد غير مدخلة في السجلات.

٣ - عدم وجود تعليمات تحدد كيفية ادخال القطع والآلات في السجلات والبطاقات.

٤ - المستودعات غير منظمة بصورة اصولية وكذلك اجراءات اخراج الاجهزة والمواد واعادتها ما بين الاقسام داخل الكلية وما بين الكليات مما تقدم يتضح وجود ضعف في ادارة المخزون وحفظ السلوازم في المستودعات واجراءات الادخال والصرف لها.

المعمول به من خلال قيام مجلس الامانة استعمال صلاحياته لمنع التصرف بفضلات الطرق قبل اتمام اجراءات البيع واستيفاء اثمانها.

وتوصي اللجنة بهذا الخصوص ضرورة تنظيم سجلات فضلات الطرق بحيث تكون شاملة لكافة الفضلات مع متابعة الكشف عليها من قبل مراقبي الابنية والمساحين اثناء قيامهم ب مهام ميدانية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحصيل كامل اثمان الفضلات قبل نقل ملكيتها للمشتريين وبما يضمن تحقيق سيولة للامانة تساعد في الوفاء بالتزاماتها المالية.

ثانياً: اللطم المطلوبة من بعض وسطاء سوق الجملة والخضار والفواكه واعتماد سعر ثابت لتحديد رسوم بيع مادة الموز.

لاحظت اللجنة وجود مبلغ (٩٤٦٧١) ديناراً تمثل ذمم على ثلاثة من وسطاء السوق حتى نهاية عام ١٩٨٩ لم يتم تسديدها في حينه كما تبين اعتماد سعر ثابت لطن الموز بواقع (١٦٠) ديناراً خلافاً للأسس المعتمدة في تحديد نسبة الرسوم حيث يجب اعتماد الاسعار الواردة في السوق.

وعليه فان اللجنة ترى ضرورة الاخذ بالتوصيات التالية:-

١ - تحصيل رسوم بيع الخضار والفواكه من كافة الوسطاء في اوقاتها المحددة وعدم قبول مبدأ تأجيل دفعها تحت طائلة المسؤولية التضمينية، مع متابعة تحصيل كافة المبالغ المتبقية على الوسطاء عن الفترة السابقة.

هذا من الأعمال

مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية
اولا: ذم فسخ اشتراكات الهواتف
بلغت ذم فسخ اشتراكات الهواتف
(٤٦٠٩٠٦١) ديناراً حيث قامت المؤسسة بفسخ
هذه الاشتراكات نتيجة لتراكم الذمم على
المواطنين وقد تبين ان هؤلاء المواطنين يقومون
بتركيب هواتف جديدة باسماء زوجاتهم او
ابنائهم.
وتوصي اللجنة بما يلي:
١ - متابعة تحصيل الذمم المذكورة بكافة
الطرق المتاحة.
٢ - عدم تركيب هواتف جديدة لمن تم فصل
هواتفهم الا بعد دفع الذمم المترتبة عليهم
مع ذكر رقم الحوض والقطعة على طلب
الاشتراك.
ثانيا: تغيير ارقام الهواتف وعدم المطالبة
بالذمم المطلوبة على الارقام القديمة.
بلغت الذمم المترتبة على هذه الهواتف
للفترة من عام (١٩٨٥-١٩٨٧) (٣٧٨٣٧٩) ديناراً.
وتوصي اللجنة بما يلي:
قيام المؤسسة باضافة هذه الذمم على
هواتف المشتركين الجديدة وتحصيلها بالسرعة
الممكنة.
الملكية الاردنية
اولا: عدم ظهور خسائر الملكية الاردنية
في استثماراتها في المزاينة العامة.
لم تظهر الملكية الاردنية حصتها من
خسارتها في شركة الاجنحة العربية والبالغة

(٢٠٠١٣٠٠) دينار وحصتها من خسارتها في
فندق عالية البالغة (١) مليون ديناراً. وحصتها
من خسارتها في الشركة العربية للشحن الجوي
البالغة (٦٤١٩٠٠) دينار حيث بلغ مجموع هذه
الخسائر (٣٦٤٣٢٠٠) دينار الامر الذي يعطي
قارئ الميزانية صورة غير سليمة عن وضع
المؤسسة المالي. اضافة لذلك فان مادفعتها الملكية
الاردنية خلال عام (١٩٨٦) من نفقات على
تغيير شعارها والوانها وزي موظفيها قد بلغ
(١١٧١٥١٤) ديناراً قد اعتبرته المؤسسة
موجودات ثابتة. وقد تم تسوية هذا الموضوع مع
الملكية الاردنية حقيقة وتوصي اللجنة بما يلي:
١ - اظهار الارباح والخسائر في الاستثمارات
التي تساهم بها المؤسسة في ميزانيتها
للقوف على اوضاعها المالية بالشكل
الدقيق.
٢ - اعتبار المبالغ التي انفقتها المؤسسة على
تغيير شعارها والوانها وزي موظفيها
مصاريف تم انفاقها وعدم اعتبارها اصلا
من اصول المؤسسة وموجوداتها الامر الذي
سيوضح الوضع المالي للمؤسسة بشكل
ادق.
ثانيا: حساب الموظفين الشخصي.
بلغ ما يطلب من موظفين تركوا الخدمة في
المؤسسة (٧٥٨٠٢٦) ديناراً لغاية
١٩٨٦/١٢/٣١.
وتوصي اللجنة بما يلي:
١ - تحصيل المبالغ المطلوبة من الموظفين
بالطرق القانونية.
٢ - تقيد المؤسسة بنظام موظفيها من حيث

اقتطاع مثل هذه المبالغ من مستحقاتهم
عند تركهم للخدمة.
ثالثا: كفالات وذمم وكلاء المبيعات في
الخارج.
لوحظ بان الذمم المطلوبة من عدد من
هؤلاء الوكلاء تزيد عن قيمة كفالاتهم وان
بعضهم قد انتهت عقودهم مع المؤسسة وما
زالت ذمتهم مشغولة.
وتوصي اللجنة بما يلي:
١ - تحصيل المبالغ المستحقة على وكلاء المبيعات
اولا باول وقبل ان تزيد قيمتها عن
كفالاتهم المقدمة للمؤسسة.
٢ - تقديم الوكلاء كفالات تتناسب مع حجم
مبيعاتهم حفاظا على حقوق المؤسسة.
٣ - متابعة موضوع تجديد كفالات الوكلاء قبل
انتهاء مدتها بفترة كافية.
مؤسسة الموانئ
اولا: تعثر مشروع المحطة الساحلية
التأخر الواضح في تنفيذ المرحلة الاولى
من مشروع المحطة الساحلية حيث احيل
عطاؤها على شركة امريكية بالقرار رقم
(٨٨/٢٠) وبقيمة (٣٧٧٤٧٨٦) دولاراً
امريكية على ان تقوم الشركة بتنفيذ هذه المرحلة
بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١ ولم يتم الالتزام بهذا
الموعد لاسباب عدة حيث تم تشغيل المحطة
وبصورة تجريبية بتاريخ ١٩٩١/١/١٦ وتأخير
مدته (٢٠) شهراً اضافة الى تكبد الخزينة نفقات
اضالية تبلغ (١٨٣٢٢٢٢) دولاراً امريكياً.
وتوصي اللجنة بما يلي:

١ - قيام المؤسسة بالاسراع بتنفيذ المرحلة
الثانية من المحطة لتمكين من اقامة
تشغيلها والاستفادة القصوى من كافة
مراقبتها.
٢ - اخضاع كواادر المحطة الادارية والفنية
لبرامج تدريبية منظمة من قبل اصحاب
الخبرة يمثل هذه المحطات.
٣ - مراجعة خطة تشغيل المحطة من قبل خبراء
مختصين بالتشغيل بما يكفل الاستخدام
الأمثل لها.
٤ - التنسيق مستقبلاً بين اية منحة والعقود
المنشقة عنها وطرق الدفع مع المتعهدين
المحليين والاجانب وبين الأنظمة
والتعليمات المحلية المتعلقة بهذه الأمور
لضمان تنفيذ تلك المشاريع في اوقاتها
المحددة.
٥ - تسمية مدير متخصص ومتفرغ لكل
مشروع تتم احالته لضمان حسن متابعة
مراحله كما هو متبع في العقود الدولية
للمشاريع.
ثانيا: تنفيذ مبنى مشاغل ميناء الحاويات
بلغت مدة التأخير في تنفيذ المبنى (٤٢١)
يوماً حسب ضبط الاستلام الاول للمشروع
والمؤرخ في ١٩٩١/٧/٢٠ مع وجود بعض
النواقص.
وتوصي اللجنة بما يلي:
١ - اعداد الدراسات المتعلقة بالتربة وطبيعة
الموقع قبل احوالة العطاءات وتنفيذها.
٢ - متابعة تنفيذ المشاريع من خلال مدير
متخصص للمشروع بما يضمن حسن

هذا من المجلد

التنفيذ والانجاز في المواعيد المقررة حسب الخطط والأهداف المرسومة لها.

٣ - عدم قبول الحسم المالي لمخالفات المواصفات في البنود الأساسية لمشاريع العطاءات لأن ذلك يكون على حساب الجودة وحسن التنفيذ.

المنظمة التعاونية

استعرضت اللجنة التقارير المقدمة من ديوان المحاسبة حول المنظمة التعاونية والتي بينت حجم المخالفات والمآخذ حيث شكلت لجنة فرعية من ديوان المحاسبة والمنظمة قامت بدراسة استيضاحات الديوان الموجهة للمنظمة وقدمت تقريرها للجنة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ اوصت من خلاله بانتهاء تسعة استيضاحات من اصل (٥٩) استيضاحا معلقا ومتابعة تصويب المخالفات الواردة في الاستيضاحات المتبقية ومن هذه المخالفات ما يلي:

اولا: قروض الجمعيات التعاونية ورسم الخدمة المستحق

بلغ مجموع القروض المستحقة للمنظمة التعاونية مع رسم الخدمة حتى تاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ (١٢٧٥٣٠٠٠) ديناراً والمطلوبة من الجمعيات التعاونية. وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - أخذ الضمانات الكافية من الجمعيات التعاونية عند الاقراض.
- ٢ - تحصيل المبالغ المطلوبة من هذه الجمعيات بالطرق القانونية.

ثانيا: التسهيلات المالية وحساب الجاري مدين

بلغت التسهيلات المالية وحساب الجاري مدين بما في ذلك تسهيلات جمعيات البيض التعاونية حتى تاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ (٦٧١٥٠٠٠) ديناراً.

وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - عدم منح تسهيلات جديدة للذين يتباطؤون بالسداد الا بعد تسوية المبالغ المطلوبة منهم.
- ٢ - أخذ الضمانات الكافية من طالبي التسهيلات لضمان حقوق المنظمة.

ثالثا: الاوضاع المالية للمنظمة

بلغت القروض والالتزامات المالية المطلوبة من المنظمة التعاونية كما هي في ١٩٩١/١٢/٣١ كما يلي:

- أ - القروض الخارجية وفوائدها (١٠٨٤٠٠٠٠) ديناراً.
- ب - القروض المحلية (٤٩٦٦٠٠٠) ديناراً.
- ج - السودائع والحسابات (٨٥٩٨٠٠٠) ديناراً.

وبذلك يكون المبلغ الاجمالي المطلوب من المنظمة (٢٤٤٠١٠٠٠) ديناراً في حين بلغ ما يطلب للمنظمة (٢٢٠٤٠٠٠٠) ديناراً كما بلغ العجز التراكمي حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ (٥٤٧٨٢٩٧) ديناراً وتاريخ ١٩٩١/٨/٣١ وصل العجز التراكمي الى مبلغ (٥٨٨١٧١٢) ديناراً وزيادة بلغت (٤٠٣٤١٥) ديناراً خلال ثمانية أشهر.

كما ان نسبة التحصيل للقروض والتسهيلات لا تتجاوز (١٣٪) سنوياً من مبلغ يتجاوز (١٧) مليون دينار.

ان سوء الادارة في المنظمة التعاونية وتردي اوضاعها المالية جعلها في وضع لا تستطيع القيام فيه بدفع التزاماتها المالية بما في ذلك رواتب العاملين لديها. الأمر الذي يتطلب مساهمة القائمين على ادارتها خلال تلك الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠) لتحديد مسؤولياتهم عن تردّي اوضاع المنظمة ليتم على ضوءها اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

مؤسسة الاقراض الزراعي

اولا: القروض المستحقة للمؤسسة على اتحاد المزارعين

بلغ رصيد القروض وفوائدها المطلوبة للمؤسسة من اتحاد المزارعين (٥١٥٠١٩) ديناراً من شهر تموز ١٩٩٠ حيث لم تقم المؤسسة بتحصيل هذه المبالغ وقامت بتسوية هذه المبالغ مع وزارة المالية دون موافقة الوزارة وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - ضرورة ان تقوم المؤسسة بتحصيل هذه المبالغ من اتحاد المزارعين بكافة الوسائل الممكنة.
- ٢ - ضرورة ان تتم التسوية اللازمة بين المؤسسة ووزارة المالية بموافقة الطرفين.

ثانيا: القروض المستحقة للمؤسسة على المزارعين

بلغ رصيد القروض المستحقة على المزارعين حتى ١٩٩١/١٢/٣١ (٣١٥٤١٦٢)

ديناراً وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - تحصيل هذه الديون بكافة الوسائل المتاحة للمؤسسة.
- ٢ - التنسيق مع الجهات المعنية لوضع حلول عملية لمعالجة هذه المديونية كإيجاد تأمين شامل على المزروعات وإنشاء صندوق معونة للمزارعين تساهم به الدولة والجمعيات التعاونية وكبار المزارعين.

وزارة العدل

اولا: قضايا فصل بها ولم تنفذ

بلغ مجموع القضايا المفصلة وغير المنفذة (٣٥٥١٣) قضية في (٢٦) محكمة من محاكم المملكة وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - قيام وزارة العدل باتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة والتي تضمن سرعة تحصيل المبالغ المتحققة في القضايا المفصلة.

٢ - تنظيم سجلات القضايا المفصلة في المحاكم المختصة وضمانة متابعة دوائر الاجراء لتحصيل المبالغ المتحققة لهذه القضايا.

- ٣ - متابعة أعمال الموظفين المكلفين بتبليغ القضايا عن طريق الرقابة الفعالة لاعمالهم.

وزارة التربية والتعليم

اولا: انشاء المدارس دون اجراء الدراسات الكافية لطبيعة الموقع والتربة:

تم انشاء مدارس دون اجراء الدراسات الكافية لطبيعة الموقع والتربة الامر الذي سبب اعادة دراسة المخططات الفنية المعمارية بما في

ذلك الأساسات خلال التنفيذ مما أدى الى زيادة مدة العطاء (٤٢٤) يوما اضافة الى زيادة أتعاب الاستشاري عن هذه المدة وتأجيل الاستفادة من البناء المدرسي لمدة (١٤) شهرا.

وتوصي اللجنة بما يلي:

قيام الوزارة بالدراسة الدقيقة للموقع والتربة وان تكون المخططات والتصاميم الموضوعة متفقة تماما مع طبيعة الموقع والتربة منعا لتأخير تنفيذ المشاريع وزيادة الكلفة وتأخير الاستفادة من تلك المشاريع في المواعيد المحددة ضمن خطط وبرامج الوزارة التعليمية.

ثانيا: عدم القيام بالدراسة الشاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية لمشاريع الأبنية المدرسية التالية:

- ١ - مدرسة المرفية - المركزية - معان.
- ٢ - مدرسة الضليل المركزية - الضليل.
- ٣ - مدرسة الثورة العربية الكبرى - صبحا - المفرق.

بلغت كلفة هذه المدارس (٥٠٢٠٥٥٢) ديناراً ممولة من قروض أجنبية وبلغ عدد الغرف الصفية فيها (٥٦٥) غرفة استغل منها (٤٩) غرفة فقط وكان عدد الطلبة في المدارس الثلاث (١٣٤٩) طالبا، الأمر الذي يدل على عدم التخطيط السليم المبني على واقع المنطقة والاعداد المتوقعة للطلبة، اضافة الى وجود تجهيزات في المشاغل والمختبرات والأقسام الداخلية غير مستغلة الأمر الذي يسبب عدم صلاحيتها بمرور الزمن.

وتوصي اللجنة بما يلي:

القيام بدراسات ميدانية شاملة لكافة العوامل المؤثرة في حجم ونوع المدارس والأقسام الملحق بها والتي تلزم لكل منطقة وذلك عن الفترة المحددة في خطة الوزارة بحيث يتم بناء المشروع التربوي بالحجم والتقسيمات التي تلي حاجة المنطقة بما يتفق واهداف الخطة التعليمية وبالتالي استغلال الأموال والوقت والجهد في المشاريع الاخرى ذات الكثافة السكانية العالية سواء في الوقت الحالي او المستقبل حسب احتياجات لجنة الخطة ان وجدت.

ثالثا: مستودعات مدارس وزارة التربية والتعليم

عدم الدقة في التسجيل حيث يكثر الشطب والتصحيح واستعمال جبر الطمس في السجلات والقيود وكذلك عدم حفظ السجلات في اماكن آمنة.

وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - تفعيل دور لجان التفتيش على المستودعات للحد من المآخذ والمخالفات فيها.
- ٢ - تنظيم دورات تدريبية للعاملين على ادارة هذه المستودعات لضمان حسن التصرف بموجوداتها وعدم هدر الأموال نتيجة سوء الادارة والتخزين.

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

اولا: سلف ذمم (ديون خاصة)

بلغ مجموع هذه السلف (٢٠٠٩٨٤) ديناراً مددرة منذ عام ١٩٧٠. وتوصي اللجنة بما يلي:

عضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢ م ٣١

الأشخاص الذين قاموا بقبضها.

معالي الرئيس

الاخوة الكرام

ان الجهود الكبيرة التي يبذلها جهاز ديوان المحاسبة من خلال قيامه باداء واجباته والتي يمكن تلمسها من خلال تقاريره السنوية وملحقاتها للسنوات المالية (١٩٨٧-١٩٩٠) بالرغم من ضعف الأدوات والامكانيات المالية والفنية والادارية وعدم مساهمة مواد قانونية الحالي والذي صدر عام ١٩٥٢ للتطورات في الادارتين العامة والمالية تستدعي التقدير والشكر كما تستدعي الاستجابة وكل الدعم والتأييد لما يطلبه الديوان بهدف تحقيق الغايات والاهداف التي نشأ من اجلها والتي أهمها التثبت من تحقق الاستخدام الأمثل للأموال العامة وفعالية الأجهزة في ادارة المال العام على أحسن وجه، وكذلك من كونه الاداة الفاعلة للسلطة التشريعية في الرقابة المالية على أعمال السلطة التنفيذية ومراقبة تنفيذ برامج السياسة المالية للدولة في اطار ترشيد الانفاق ومحاصرة الهدر في المال العام، والحفاظ على تنمية موارد الخزينة.

وعليه فان اللجنة في سبيل جعل رقابة ديوان المحاسبة أكثر فاعلية ونجاعة وقدرة على تحقيق اهدافه لتطالب باعتماد التوصيات التالية للديوان وأجهزته:

اولا: اقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة المعدل والمطلوب من الديوان التقدم به الى الحكومة في موعد لا يتجاوز نهاية العام الحالي على ان تتضمن المواد المعدلة المبادئ والأمس التالية:-

تقوم المؤسسة بالالتزام والتفيد التام باحكام نظام الدائرة التجارية وعدم صرف اي سلفة من حساب الدائرة التجارية وتحصيل هذه المبالغ من الأشخاص المدينين بالطرق القانونية.

ثانيا: الاعتمادات والغرامات

ان ملفات الاعتمادات غير معززة بالوثائق المطلوبة مثل بوالص الشحن وضبوط الاستلام ومستندات الادخال اضافة الى عدم حسم غرامات التأخير.

وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - تحصيل غرامات التأخير المتحققة للمؤسسة من المتعهدين او اتحاد الاجراءات القانونية بحقهم عملا بتعليمات الدخول بالعطاءات.
- ٢ - عدم الافراج عن كفالات حسن التنفيذ الا بعد استكمال كافة النواقص في العطاءات.

ثالثا: ذمم الدائرة التجارية

بلغت الذمم المتحققة للدائرة التجارية (٥٤٣٧٣١) ديناراً وذلك لغاية نهاية عام (١٩٨٨) اضافة الى قبول الدائرة شيكات غير مصدقة تزيد قيمتها عن (١٠٠٠) دينار خلافا لاحكام النظام المالي وتعليماته.

وتوصي اللجنة بما يلي:

- ١ - ايلاء موضوع تحصيل الذمم المطلوبة للدائرة التجارية عناية بالغة وتحصيلها بالطرق القانونية.
- ٢ - عدم قبول الشيكات التي تزيد قيمتها عن (١٠٠٠) دينار الا بعد تصديقها ومساءلة

١ - النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة بأي صورها وأن يكون تسبب التعيين أو إنهاء الخدمة من حق مجلس النواب حتى يتفق هذا التعديل مع نص المادة (١١٩) من الدستور والتي نصت على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

٢ - منح الديوان اختصاصات أوجبتها التطورات المالية والإدارية وأساليب الرقابة الحديثة على المال العام بحيث تشمل النواحي التالية:

أ . رقابة الديوان على المؤسسات العامة كمؤسسة المدن الصناعية والمراكز التجارية.

ب . رقابة الديوان على الخطط المالية والاقتصادية ورقابة الاداء للمشاريع والمشاركة وإبداء المشورة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التنمية والاستثمار.

ج . اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية المشاركة في اختيار مدققي الحسابات لشركات الامتياز والشركات المساهمة العامة والتي تساهم بها الدولة وبغض النظر عما ورد في أي تشريع آخر مع إلزام مكاتب التدقيق بتقديم نسخ عن تقاريرها السنوية إلى رئيس ديوان المحاسبة لدراستها وإبداء الرأي عما جاء فيها.

٣ - النص على صلاحية رئيس ديوان المحاسبة بالرقابة المسبقة على حسابات الوزارات

والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وكافة المجالس البلدية والقروية لتمكين الديوان من درء الأخطاء قبل وقوعها ومنع الاختلاسات والتزوير والمدر في المال العام كما هو واضح فيما عرض سابقا نتيجة لغياب الرقابة الداخلية لدى أغلبية أجهزة الدولة وضعف نظم الرقابة الداخلية فيها.

٤ - النص على استقلالية الديوان المالية والإدارية وذلك بهدف منح الديوان الأدوات التي تساعد على تحقيق أهدافه من خلال الأسس التالية:

أ . تعيين الموظفين ذوي الكفاءة الفنية والمحاسبية والإدارية بما يمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه.

ب . وضع نظام حوافز ومكافآت لموظفي الديوان بما يكفل استقطاب الكفاءات ومنع تسرب الخبرات إلى القطاعات الأخرى بعد اكتسابهم خبرات عملية في مجالات الرقابة والتدقيق.

ج . منح رئيس ديوان المحاسبة صلاحية وضع الموازنة الخاصة بالديوان وجدول تشكيلات وظائفه وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها لتمكين الديوان من وضع المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ خططه وبرامجه بما يتفق وأهدافه الرئيسية.

٥ - النص على حصر المخالفات المالية والجهة

التحقيق والتدقيق معهم .

ولتفعيل رقابة الديوان وسط رقابته الميدانية في محافظات المملكة فإن اللجنة توصي بما يلي:

١ - قيام ديوان المحاسبة بالتوجه نحو اللامركزية في إدارته بالرقابة على أعمال الأجهزة ضمن المحافظات وذلك من خلال إحداث مديريات اقليمية للديوان في المحافظات ومنحها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من القيام بركاتها الشاملة على اكمل وجه.

٢ - متابعة اللجان التي تقرر تشكيلها أثناء مناقشات اللجنة المالية لتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) وتقديم هذه التقارير للجنة المالية وهذه اللجان هي:

أ . لجنة المنظمة التعاونية وديوان المحاسبة لدراسة الاستيضاحات المعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠).

ب . لجنة وزارة المالية وديوان المحاسبة المشكلة لدراسة الاستيضاحات المعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠).

ج . لجنة وزارة التربية والتعليم وديوان المحاسبة لدراسة الاستيضاحات المعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠) وبقيام ضريبة المعارف لعامي ١٩٨٨-١٩٨٩ وبقيام الضم

الموجودة في الوزارة ودراسة تسوية حساب الضم.

د . لجنة وزارة العدل وديوان المحاسبة

القضائية التي تفصل في هذه المخالفات مع اعتبار عدم الرد على استيضاحات الصادرة عن الديوان من قبل الجهات المرسل إليها ضمن المهلة القانونية المحددة من المخالفات المالية وذلك لتمكين الديوان من استغلال الوقت والجهد الذي يبذله حاليا في متابعة قضايا الاستيضاحات لانهائاتها مع الدوائر المعنية، علما بان مجموع الاستيضاحات الصادرة عن الديوان خلال الأعوام الأربعة (١٩٨٧-١٩٩٠) بلغت (٤٦٢٧) استيضاحا أنهى منها لغاية تاريخه (١٧٩٠) استيضاحا ونسبة تجاوب (٣٨٪) ولم يرد أي جواب على (٦٧٢) استيضاحا وتمثل ما نسبته (١٤٪) من مجمل الاستيضاحات الصادرة ولا يزال العدد الباقي من الاستيضاحات قيد البحث مع الجهات المعنية.

٦ - النص على عرض الخلافات في المسائل المالية التي تقع بين الديوان والأجهزة الحكومية على لجنة تشكيل من وزير المالية ورئيس اللجنة المالية في مجلس النواب ورئيس ديوان المحاسبة والوزير أو مدير الدائرة التي وقع بها الخلاف، لكون النص الحالي يعطي السلطة التنفيذية صفة الخصم والحكم في الأمور التي يقع بها الخلاف.

٧ - النص على اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية إحالة مرتكبي جرائم الاختلاس والتزوير والتلاعب في المال العام إلى الادعاء العام بعد استكمال اجراءات

محضر من المجلس

لدراسة الاستيضاحات المعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠) وأمانات المحاكم (تنظيمها وردها) وقضايا الخزينة متابعتها وتحصيلها، والأثاث واللوازم في عاكن عمان.

وختاماً فإن اللجنة المالية اذ تعرض لمجلسكم الكريم تقريرها عن مجمل ما جاء في تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠،

لا يسعها الا ان تتقدم مرة اخرى باسم مجلسكم الكريم بتوجيه الشكر لجهاز ديوان المحاسبة على الجهود المشكورة الذي بذلها في تلك السنوات في بسط رقابته على ادارة المال العام كما ترجو مجلسكم الكريم التكرم بالموافقة على تقريرها وما تضمنه من توصيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جدول رقم «١»

البقايا المدورة على ١/١/١٩٩١ لـ وزارة ودائرة ومؤسسة

(القيمة بالدينار)

اجالي البقايا	المستحق على الدوائر والمؤسسات	المستحق على الشركات	المستحق على الافراد	المستحق على الشركات والافراد ولا يمكن فصلها	البقايا المستحقة لوزارة المالية
٩٣٢٩٣١٣٦٦	١٣٤٨٢١٥٧٧	٧٧٠٥٣٥	١٩٨٠٥٤٥١	١٨٢٠٦٢٨٩٣	٥٩٥٤٧٠٩١٠

بقايا وزارة المالية المدورة للسنوات ١٩٨٧-١٩٩١

الرقم	البيان	البقايا المدورة الى ١/١/١٩٨٨ بالدينار	البقايا المدورة الى ١/١/١٩٨٩ بالدينار	البقايا المدورة الى ١/١/١٩٩٠ بالدينار	البقايا المدورة الى ١/١/١٩٩١ بالدينار
١	ضريبة ائينة وراضي	١٤٢٣٨١٣٩	١٦٤٥٤٥٢٨	١٨٥٤٥٢٤٤	٢٠٦٨٥٨٩٥
٢	قضايا خزينة لصل بها ولم تنفذ	٣٢٠٢١٩٨	٤٤٠١٠٠٧	٤٧٥٢٤٨١	٤٧٥٢٤٨١
٣	التزامات مبعوثين	٢٣٣٢٠٥٢	٢٤٨٦٣٥٥	٢٦٥٨٢٥٩	٢٥٩٧٨٠٣
٤	شيكات مرهونة	٣٥٠٦٨٢	٢٩٣٨٤٤	٢١٢٣٦٨	٢١٨٩٩٢
٥	التزامات لوزارة الصحة	٣٠٤٢٦٥	٣٤٦٨١٧	٣٦٧٧٩١	٤٢٥٥٩٣
٦	فرق رسوم لدبرية	١٣٦٨٧٨	١٧٠٠٢٥	٩١٠٠٥٧	٢١٣٥٣٠
٧	تسجيل اراضي عمان	٤٠٦٩٣٦	٤٢٦٤١٧	٤٢٨١٩٧	٤٢٦٤١٦
٨	وزارة الاعلام	لا يوجد	٢٠٠٧٢٧٢٥	٢٠٦٨٦٦٣	٢٠٦٨٦٦٣
٩	غرامات النقل على الطرق	٧٢٠٣٦	٧٢٣٨٦	٧٤٤٥٦	٧٤١٨٢

مجلس الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٢/٨/١٩٩٢ م ٣٥

١٠	التزامات مبعوثين للجامعات الاردنية	٦٣٦٣٢٦	٨٢٨٧٢٣	٩٨١٥٢٠	١١٦٠١٧٨
١١	رسوم متفرقة والتزامات لدوائر حكومية	٢٠٣٧٦٠٠	٢٠٣٧٦٠٠	٢٠٣٧٦٠٠	٢٠٣٧٦٠٠
١٢	سلطة الطيران المدني	١٦٧٠٣٢	١٦٤٥٢٤	١٦٥٤٠٨	١٥٣٠٣٢
١٣	ضريبة الماراف	لم ينظم بها كشف	٣١٧١٠٦٩	٣٣٩٥٥٧٤	٣٩٦٥٧١٦
١٤	ضريبة المجاري	=	٣٢٦٦٨٤٠	٥٢٩١٨٤٢	٦٢٧٩٢٠٩
١٥	السلفات المطلوبة من الدوائر والمؤسسات الحكومية بما فيها الموظفين	٢٦٠٩٤٩١٥٤	٤٣٥٥٥٥٨٧٦	٤٥٣١٣٣٥٠٢	٥٣١٤٢٠٦٤٥
٥	المجموع	٢٨٣٠٩٢٩٢٥	٤٩٠٤٩٣٥٥١	٥١٣٣٣٢٥٢٨	٥٩٥٤٧٠٩١٠

ف. ب. فرنك بلجيكي

ج. جنية مصري

المجموع العام للمبالغ بالدينار الاردنية بدون المبالغ بالعملة الاخرى.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله باريك الله فيك. شكراً لكم، وأود حقيقة ان اتي على تقرير اللجنة، في بيان اهمية ودور ديوان المحاسبة هذا الجهاز الهام، يحتاج منكم كل دعم، ودراسة وافيه لما جاء في تقرير اللجنة، وكذلك اشكر اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاءاً على هذا التقرير الموجز المتميز، وأمل ان يعطي المجلس الكريم هذا التقرير كل اهتمام وأن يصدر عنه ايضاً قرارات ومتابعات متميزة ايضاً.

فلهم جميعاً الديوان وجهده، واللجنة وجهدها هم جميعاً الشكر والتقدير. بإمكاننا نتابع هذا التقرير، مناقشته علنية وشاملة، واذا أردتم ان نستمر حوالي ساعة الآن، أو نبدأ بالجلسة القادمة يوم الاربعاء استاذ ليث.

السيد ليث شيبيلات: سيدي، أريد ان اذكر فقط ان التقاليد تنص على ان مناقشة تقرير ديوان المحاسبة، هو مناقشة عامة، تماماً مثل الموازنة ومثل الثقة وهذه الأمور.

فلذلك حتى نبقى على هذا التقليد، ولا نتعامل مع تقرير ديوان المحاسبة، على انه تقرير عادي، ثانياً: التقرير لاربعة سنوات مضت، هذا يدلنا على اهمية انعقاد المجلس لمدة اطول.

حيث ان اربعة أشهر فقط بالدورة العادية لا تكفي، يعني شهرين.

انا ما حكيت نقطة نظام، انا بحكي رأيي شهرين للموازنة وشهرين لديوان المحاسبة والقوانين ماذا يبقى لها؟ أرجو ان يتذكر الاخوان ضرورة تعديل الدستور لهذا الامر.

هذا من الشاهد

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل نبداً ما أشير اليه هو ما ننوي ان شاء الله اعطاء هذه الالهمية وهذه الصورة.

ولهذا المناقشة عامة، وبأماننا ان نستمر الآن، او ان نؤجل المناقشة كلها. السيد العويدي اقترح.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس. أنا حقيقة اثني على ما تفضل به الزميل ليث شيلات، من حيث نقطة بالضبط تحديداً حول اهمية هذا التقرير، لذلك أقترح رفع الجلسة، والبدء بالمناقشة يوم الاربعاء، في جلستنا المعتادة، واقفال باب النقاش، والحديث في هذا الموضوع شكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي الرئيس المجلس: ارجو أن تكون المناقشة استاذ حمزه.

السيد حمزه منصور: شكراً معالي الرئيس. ارى ان نستمر حقيقة في مناقشة هذا التقرير لمدة ساعة، حتى الساعة العاشرة وارجو ان تكف الاصوات عن المقاطعة.

ونستأنف الحديث في الجلسة القادمة يوم الاربعاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اقترح استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس نظراً لاهمية هذه التقرير والذي اشارت اليه معاليك، وأشار اليه اخوان اخرون، ونظراً لما يحتويه من قضايا مفصلية وهامة أعتقد انه من الضروري أن تعقد لذلك جلسة عامة، ولا

نجزاً وحدة رؤيتنا بالموضوع باكثر من جلسة. انا اعتقد ان هذا التقرير بالغ الالهمية وسنشكر اللجنة في حينها عندما يتاح لنا الحديث في مثل هذا الانجاز، ارجو ان يتاح جلسة خاصة لمناقشة هذا التقرير.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، وإذا رغبتكم جلسة او اكثر هذا الموضوع بغاية الالهمية، وأرجو أن تكون المناقشة منظمة وفاعله وفنيه وعميقه، ونحتاج الى متابعة، هذا لا خلاف عليه.

لكن هل نستمر الآن؟ استاذ الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

تكلم الكثير من الزملاء عن وجهة نظرهم بالنسبة للمناقشة وعدمه، ولكنني مع توجه الكثير من الزملاء لجلسة يوم الاربعاء القادم بأذن الله، ولكنني أقترح ان يكون ممن يريد التحدث من خلال الكتل، على غرار ما جرى اثناء مناقشة الموازنة، لكي لا يأخذ مجالاً مطولاً.

نشغل انفسنا وكذلك الحكومة، فأقترحي المحدد، انه كل كتلة يتكلم عنها واحد او اثنان، وشكراً لمعالي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارى ان التوجه الآن هو ان نبداً يوم الاربعاء صباحاً لمناقشة التقرير وأملنا كبير ان تكون المناقشة جماعية ومنظمة ودقيقة وعميقة.

القادمة غداً يوم الاثنين الساعة الخامسة مساءً. وقد ابرقنا لكم عن اهمية هذه الجلسة وأن المجلس بمجموعة، هو هيئة قضائية بالمجلس بمجموعة، وأوضحنا ذلك بالبرقية المرسله اليكم.

رجاء عدم التغيب عن هذه الجلسة. ترفع الجلسة الى مساء الغد الساعة الخامسة مساءً، ان شاء الله.

هذا ما نأمله، وتتابع هذه المناقشة يوم الاربعاء صباحاً، الساعة العاشرة صباحاً، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجد من اعمال.

لا شيء

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: موعد الجلسة

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات